DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1999/33
27 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة
١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - طبقا للبند ٩-٥ من النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بصيغتها الواردة في النسخة الأولية للوثيقة DP/1999/31. وقد تبادلت اللجنة الاستشارية الآراء، خلال نظرها في هذا البند، مع كبار موظفي البرنامج الذين زودوا اللجنة بمعلومات إضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد قدمت في الشكل الذي أقره المجلس التنفيذي في مقرره ٦/٩٧ بشأن تنسيق عرض الميزانيات، والتحسينات اللاحقة على الشكل التي استعرضتها اللجنة الاستشارية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة أيضا أن ميزانية الدعم لفترة السنتين مقدمة كجزء لا يتجزأ من إطار التمويل المتعدد السنوات، تمشيا مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨. وفي القرار ذاته، اعتمد المجلس التنفيذي هدفا سنويا للتمويل قدره ١٠٠ ١ مليون دولار للمساهمات المقدمة إلى موارد البرنامج الإنمائي العادية (الأساسية) بهدف ضمان قاعدة تمويل للمنظمة يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر.

٣ - وكما يرد في الجدول ١ من وثيقة الميزانية (DP/1999/31)، تبلغ التقديرات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما إجماليه ٥٨٥,٤ مليون دولار وتعكس نقصانا قدره ٥,٢ ملايين دولار بالمقارنة مع تقديرات الميزانية الإجمالية المعتمدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويمثل المبلغ المقترح وقدره ٥١٨,٢ مليون دولار بالقيمة الصافية، نقصانا هامشيا قدره ٠,٣ مليون دولار إذا ما قورن بالميزانية التي اعتمدها المجلس التنفيذي

100999 100999 99-24877

للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، مما يعكس نموا إسميا صفريا بالقيمة الصافية مع استيعاب زيادات التكاليف ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة أيضا، كما يتضح من الجدول ٢، أن مقترحات مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تعكس نقصانا في الحجم قدره ٢٤,٥ مليون دولار، تقابله جزئيا زيادة في مجموع التكاليف الصافية قدرها ١٩,٢ مليون دولار.

٤ - ومن المبلغ الإجمالي لتخفيضات الحجم، يتصل ١٦,٨ مليون دولار بتخفيضات حقيقية في الحجم أجريت بالدرجة الأولى على صعيد المقر، بينما يتصل مبلغ ٧,٧ ملايين دولار بنقل مخصص خدمات الدعم الإنمائي من ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى البرنامج. وفضلا عن ذلك، تشمل الزيادة الصافية في التكاليف تعديلا بالتخفيض بمبلغ ٢٣,٥ مليون دولار نتيجة لزيادة قوة دولار الولايات المتحدة بوجه عام، وزيادة صافية قدرها ٤,٢ ملايين دولار ناتجة عن التكاليف الإلزامية المختلفة المتعلقة بالوظائف، والأثر الكامل للتضخم المقدر بمبلغ ٤٦,٩ مليون دولار أو ٤,٣ في المائة في السنة. وتلاحظ اللجنة أن معدل التضخم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يشمل ٢ في المائة في المقر و ٥,٣ في المائة للميدان في السنة.

٥ - كذلك تلاحظ اللجنة أن مقترحات الميزانية تشمل انخفاضا صافيا في الإيرادات المقدرة بالميزانية قدره ٥ ملايين دولار. وهذا الانخفاض ناجم عن نقصان في مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية (٦ ملايين دولار) وزيادة في تكاليف الدعم المقدم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة قدرها مليون دولار، يرد وصفهما في الفقرتين ٢٠ و ٢١ أدناه على التوالي.

٦ - وتشير الفقرة ٤ والجدول ١ من وثيقة الميزانية إلى أن الهدف الموضوع للمساهمات التي تقدم إلى الموارد العادية أو الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حُدد بمبلغ ٧٠٠ ١ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقدرت الموارد غير العادية أو الموارد الأخرى بمبلغ ٢٠٠ ٣ مليون دولار. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها عن ذلك، أن هذا المبلغ يشمل مبلغ ٥٠٠ ٢ مليون دولار يتصل بأنشطة تقاسم التكاليف ومبلغ ٧٢٠ مليون دولار يتصل بالصناديق الاستئمانية. وفيما يتعلق بتقديرات الموارد العادية أو الأساسية البالغة ٧٠٠ ١ مليون دولار، أبلغت اللجنة أن مستوى الإيرادات قد قدر وقت إعداد مقترحات الميزانية (DP/1999/31) بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠١.

٧ - ويبين الجدول ١ موارد أساسية قدرها ٦٠٠ ١ مليون دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. غير أن البيانات المالية المؤقتة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبين مبلغا قدره ٧٤٧,٧ مليون دولار للشهور الاثني عشر المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وأُبلغت اللجنة، علاوة على ذلك، خلال الجلسات التي عقدتها أنه نظرا للتخفيضات المعلنة من جانب أحد كبار المانحين فيما يتعلق بعام ١٩٩٩، ولزيادة قوة الدولار، فقد خفض التقدير الحالي لسنة ١٩٩٩ من ٧٥٠ مليون دولار إلى ٧١٢ مليون دولار.

٨ - وعلى ضوء هذه الأحداث، وإمكانية إجراء مزيد من التخفيضات من جانب اثنين من كبار المانحين بالنسبة لعام ٢٠٠٠، تدرك اللجنة أن سيناريو الإيرادات الذي وضعت على أساسه مقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد يكون غير واقعي إلى حد ما. وتفهم اللجنة أن مدير البرنامج الجديد سيشرع في تنفيذ

استراتيجية نشطة لتعبئة الموارد تستند إلى إطار التمويل المتعدد السنوات الأول المقدم إلى المجلس في دورته الحالية (انظر DP/1999/30)، فضلا عن استعراضه للتحديات التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفرص المتاحة له. وفضلا عن ذلك، فقد أنشئ فريق انتقال سيقوم، كما أوضح مدير البرنامج، باختيار غايات وأهداف الإدارة الاستراتيجية، وتحديد وإزالة العقبات التي تعترض سبيل إحراز تقدم، بهدف أن يحقق بشكل أكثر تصميما الأهداف التي وضعها البرنامج الإنمائي لنفسه. وتشير اللجنة إلى أن عمل الفريق سيكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتحليلات المضطلع بها والمعايير المرجعية الموضوعة أثناء عملية إعداد إطار التمويل المتعدد السنوات، وأن عمله سيكون بمثابة عملية محددة زمنيا مدتها ١٢٠ يوما، تبدأ في تموز/يوليه وتنتهي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن حالة عدم اليقين الشديدة فيما يتعلق بإيرادات الموارد الأساسية قد أثرت أيضا على إعداد تقديرات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أوضح مدير البرنامج آنذاك، عدم استبعاد إجراء تخفيضات إضافية في الميزانية ما لم يتحسن تمويل الموارد الأساسية للبرنامج. وكما ورد في الفقرة ١٠ من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإنه "بالنظر إلى مستويات الموارد الحالية، يعترف مدير البرنامج بضرورة التزام حُسن التدبير من الناحية المالية للإبقاء على ميزانية الدعم لفترة السنتين في مستويات واقعية من أجل إتاحة أقصى قدر ممكن من الموارد للبرامج". وقد جاءت التخفيضات اللازمة الرامية إلى تحقيق مقترحات ميزانية نموها الإسمي صفر بالقيمة الحقيقية كنتيجة لاستراتيجية، يرد موجزها في الفقرة ١١ من التقرير، تهدف إلى ضمان القدرات الحيوية في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠١.

١٠ - وكما ذكر أيضا في الفقرة ١١ من وثيقة الميزانية، تتركز التخفيضات على صعيد المقر بغية ضمان قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى ترشيد الأنشطة المتصلة بالبرامج، والمشمولة حاليا بميزانية الدعم لفترة السنتين، بما في ذلك نقل مخصص خدمات الدعم الإنمائي من الميزانية إلى البرنامج.

١١ - وتدخل الاستراتيجية المقترحة من مدير البرنامج أيضا قدرا من المرونة في استخدام موارد الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بالموظفين على الصعيد القطري واتخاذ بعض التدابير الانتقالية التي يسلم مدير البرنامج، كما جاء في الفقرة ١٧، بأنها "حاسمة لتمكين المنظمة من التكيف مع البيئة السريعة التغير".

١٢ - ويبين العدد الإجمالي للوظائف المقترحة تخفيضا صافيا قدره ٢٦ وظيفة، أي من ٤ ٠٥٤ وظيفة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٤ ٠٢٨ وظيفة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما هو مبين في الفقرة ٣٥ والجدول ٥، يشمل التخفيض الصافي نقصانا قدره ١٥ وظيفة من الفئة الفنية الدولية و٢٣ وظيفة محلية بالمقر. وتشمل التخفيضات نقل وظيفة من الفئة الفنية الدولية من المقر إلى المستوى القطري وزيادة ١٢ وظيفة محلية على المستوى القطري.

١٣ - ويقترح مدير البرنامج في الفقرة ٩٩ من تقريره إبقاء ذات المخصص المستخدم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لحالات انتهاء الخدمة المقدر بمبلغ ٧,٧ ملايين دولار والمعدل حسب التضخم. وقد أبلغت اللجنة أن مخصص حالات انتهاء الخدمة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، الذي يبلغ ٧٠٠ ٩٣١ ٧ دولار سيغطي تكاليف حالات انتهاء الخدمة لعدد مقدر يبلغ ١٧ من موظفي الفئة الفنية الدولية و ١٨١ من الموظفين المحليين (في المقر والمكاتب القطرية).

١٤ - إلا أن اللجنة تشير في الوقت ذاته أيضا إلى أن المدير يقترح، في الفقرة ١٠٦ من الميزانية المقترحة، كجزء مكمل لاستراتيجيته، إنشاء احتياطيين. الأول قدره ٧ ملايين دولار، بالنظر إلى تخفيضات الموظفين والتغييرات المتصلة بمقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما هو مبين في الفقرة ١٠٧، فهناك مبلغ ٤,٨ ملايين دولار، من المبلغ الإجمالي المخصص كاحتياطي لحالات انتهاء الخدمة، سيغطي تكاليف حالات انتهاء الخدمة المتصلة بالتخفيضات الحاصلة في المقر ومبلغ ٢,٢ مليون دولار سيغطي تكاليف حالات انتهاء الخدمة للموظفين القطريين، على أساس إعادة توزيع الوظائف بين المناطق. ولا يتصل ذلك بالمخصص المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه. وقد وضعت التقديرات استنادا إلى انتهاء خدمة ١٥ من موظفي الفئة الفنية الدولية و ٢٥ من موظفي الدعم المحليين في المقر، و ٢١ موظفا وطنيا و ٧٥ من موظفي الدعم المحليين على الصعيد القطري.

١٥ - أما الاحتياطي المقترح الثاني وقدره ٦ ملايين دولار، فسيتيح لمدير البرنامج، كما ورد في الفقرة ١٠٨، تغطية تكلفة تدابير انتقالية حاسمة للمنظمة تتمثل في التعزيز المؤقت لقدرات معينة بغية تلبية الاحتياجات ذات الأولوية. وتتعلق الفئة الأولى من التدابير الانتقالية بأنشطة حاسمة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يصعب تمويلها في الوقت الراهن بالنظر إلى تخفيض موارد الميزانية. وستشمل هذه: التكاليف المتصلة بالموظفين والاستشاريين المؤقتين، ومصروفات التشغيل العامة، وتوجيه النهج الجديدة، واستغلال إمكانات تكنولوجيات المعلومات والتكنولوجيات القائمة على الشبكة العالمية إلى أقصى حد ممكن (٢,٥ مليون دولار)؛ والتكاليف المتصلة بالاستشاريين وحملات التعبئة أو احتياجات الاتصالات الأخرى إلى اتخاذ مبادرات ذات أهداف محددة تتعلق باستراتيجية المنظمة للاتصالات وتعبئة الموارد (مليون دولار)؛ ومليون دولار لتغطية تكاليف تدابير الطوارئ على المستوى القطري بالنظر إلى الآثار غير المنظورة الممكنة المتصلة بسنة ٢٠٠٠.

١٦ - أما الفئة الثانية من التدابير الانتقالية فتتعلق باعتماد مبلغ ١,٥ مليون دولار لغرض تقديم الدعم لمدير البرنامج الجديد في المجالات ذات الأولوية التي يعتبرها حاسمة بالنسبة لتحقيق النتائج وإبرازها وإبلاغها. وعندما استفسرت اللجنة عن ذلك أبلغت أيضا أن هذا الاعتماد سيستخدم في المقام الأول لتحقيق الأهداف ذات الأولوية التي ينتظر أن يضعها فريق الانتقال، بهدف تمكين المنظمة من تأمين قاعدة موارد مستدامة.

١٧ - ولم تقتنع اللجنة الاستشارية بأن هناك مبررا كافيا لتوفير المخصص المحدد للفئة الأولى من التدابير الانتقالية، الوارد في الفقرة ١٠٩ من الميزانية المقترحة والمذكور في الفقرة ١٥ أعلاه. وترى اللجنة أن هذه

المبالغ يمكن تغطيتها من الموارد المخصصة بالفعل في الميزانية لتلك الاحتياجات، مثل الموارد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات أو تلك المخصصة لمكتب الموارد والشؤون الخارجية.

١٨ - ويبين الجدول ٣ من وثيقة الميزانية المقترحة استخدام الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد تناولت مسألة جمع البيانات المتصلة بدعم المكاتب القطرية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وهو في الميزانيـــة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ يمثل ١٧ في المائة من موارد الميزانية الإجمالية. وقد بينت اللجنة، في الفقرة ١٨ من تقريرها المقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (DP/1997/31)، الحاجة إلى مواصلة استعراض منهجية جمع وتحليل تلك البيانات، وأوصت بجمع معلومات عن جميع عناصر الدعم التي تقوم الوكالات وغيرها من الكيانات في الوقت الراهن بتسديد تكاليفها، وبأن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إمكانية توسيع نطاق رد التكاليف لتخفيض الاعتماد المخصص لدعم الأنشطة التنفيذية.

١٩ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير البرناج يفيد في الفقرة ٩٠ من وثيقة الميزانية المقترحة أنه يسلم بأن على البرنامج الإنمائي أن يجري استعراضا إضافيا لهذه الأنشطة لتحديد أي نوع من خدمات الدعم العادية ينبغي مواصلة تقديمه من القدرة العادية للبرنامج الإنمائي، وأن يجمع معلومات عن الخبرة بعملية رد التكاليف هذه قبل أن يمكنه تقدير التخفيض المحتمل لحجم الاعتماد المخصص للدعم، وأنه شرع في إجراء محادثات مع الوكالات الأخرى لمعالجة وترشيد عملية رد تكاليف تلك الخدمات الإضافية المقدمة إليها. واللجنة تشجع هذه الممارسة.

٢٠ - وكما ورد في الاتفاقات الأساسية الموحدة التي تنظم عمليات البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة تساهم البلدان المضيفة لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية بجزء من التكاليف المحلية لتلك المكاتب - وتعرف هذه المساهمات أيضا بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. ويرد تناول هذه المسألة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٥ من تقرير الميزانية. وفي هذا الشأن، تشير اللجنة إلى أن ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ قد تضمنت آلية إضافية لتغطية العجز في مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، فأعطت مدير البرنامج سلطة الربط بالموارد البرنامجية المخصصة للبلد المضيف الذي لم يف بالتزاماته كاملة، بما يتيح تعديل مخصصات الموارد البرنامجية للبلد الذي لا يفي بالتزاماته المتعلقة بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية، وذلك بتخفيض هذه المخصصات. واستنادا إلى المساهمات الواردة في عام ١٩٩٨ (انظر DP/1999/31، الجدول ١٠) ومع مراعاة الصعوبات التي واجهها تطبيق الآلية الجديدة للأسباب المبينة في الفقرة ٥٤ من وثيقة الميزانية، يقترح مدير البرنامج تخفيض الإيرادات المتوقعة من البلدان المنخفضة الدخل بمبلغ ٦ ملايين دولار وأن يقوم، بقدر ما تظهر البلدان المتوسطة الدخل عجزا كبيرا في مساهماتها فـــي تكاليف المكاتب المحليـــة لعام ١٩٩٨ و/أو عام ١٩٩٩، باحتجاز جزء من الموارد المخصصة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتلك البلدان.

٢١ - وفي مجال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأنشطة التنفيذية، أوضح مدير للبرنامج، في سياق ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، في الفقرة ٩٦ من تقريره، اعتزامه أن يناقش مع وكالات الأمم المتحدة

المتخصصة رد التكاليف المباشرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الممولة عن طريق برامج تلك الوكالات - وهي حوالي ١٠ في المائة من التكلفة المباشرة للمتطوع كنفقات عامة. وأوضح المدير أن هذه المناقشات كُللت بالنجاح وأنه استنادا إلى هذا الأساس أخذ في الاعتبار في تقديرات الإيرادات الإجمالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ زيادة قدرها مليون دولار في الإيرادات المقدرة لمتطوعي الأمم المتحدة.

٢٢ - وتشير اللجنة كذلك إلى أن برنامج دار الأمم المتحدة قد شُرع فيه كمبادرة جديدة في إطار الإصلاحات التي أعلنها الأمين العام في آذار/ مارس ١٩٩٧، بهدف إنشاء أماكن مشتركة ووضع ترتيبات لخدمات مشتركة على صعيد المكاتب القطرية. وذلك من شأنه أن يوفر تكاليف إدارية مما يعود بالفائدة على البلدان المتلقية ويشجع التنسيق والتعاون والتشاور. ووفقا للخطة التي أقرتها المنظمات الأربع المشاركة في إنشاء دار للأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي - كما هو مبين في الفقرة ٢٢ من الوثيقة DP/1999/CRP.5، وإبطاء معدل التمويل بحيث يكون بواقع ١٠ بلدان في السنة كحد أدنى، يقدر مدير البرنامج الإنمائي حصته من تكاليف التقييم والتخطيط والإدارة بمبلغ ٠,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما ذكر في الفقرة ١١٣ من الميزانية، تقتضي الصيغة الموضوعية لتقاسم تلك التكاليف بين المنظمات الأربع تحصيل ثلث من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثلث من اليونيسيف وسُدس من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسُدس من برنامج الأغذية العالمي.

٢٣ - أما فيما يتعلق بتكاليف الانتقال إلى الدور الجديدة، تتولى كل منظمة تمويل حصتها المحددة من التكاليف بما يتناسب مع حجم وجودها في كل بلد من البلدان المستهدفة. ويقترح مدير البرنامج إنشاء احتياطي رأسمالي قدره ٣,٨ ملايين دولار من الموارد العامة للبرنامج الإنمائي، على اعتبار أن هذا النشاط سيكون موزعا على عدة سنوات.

٢٤ - وفي الفقرات من ١١٤ إلى ١٢٠ من وثيقة الميزانية المقترحة، يتناول مدير البرنامج حالة الاستعراض المضطلع به منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن عمليات استرداد التكاليف، والإطار القانوني والتنظيمي والخبرة المكتسبة، بهدف تقييم الإطار الحالي وتنفيذه وتقديم توصيات إلى الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن كيفية توسيع نطاق الإطار، إذا لزم الأمر، و/أو تحسين تنفيذه. وتلاحظ اللجنة أن الاستعراض يشمل خدمات الدعم المقدمة إلى سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخدمات الدعم المتعلقة بأنشطة الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدمات الدعم المتعلقة بالتنفيذ الوطني وتنفيذ مشاريع البرنامج الإنمائي في إطار البارامترات التي وضعها المجلس. وأُبلغت اللجنة كذلك أن الآلية العامة القائمة لاسترداد التكاليف تتمثل في التحصيل المباشر لرسم ثابت يتراوح عادة بين ٣ و ٥ في المائة - ويحدد مستواه على أساس التكاليف الإضافية لتنفيذ تلك الأنشطة أو الخدمات.

٢٥ - وتلاحظ اللجنة أن ثمة مهام فرعية معينة للاستعراض ما زالت مستمرة. وأُبلغت اللجنة أنها ستوافى بنسخة من توصيات الفريق العامل حال وضعها في صيغتها النهائية. وتكرر اللجنة الرأي الذي أعربت عنه في الفقرة ٨ من تقريرها (DP/1997/31)، بشأن ضرورة إيلاء اهتمام خاص لضمان تحميل حصة عادلة من الدعم على الموارد غير العادية أو الموارد الأخرى، وذلك بالنظر إلى الانخفاض المطرد في الموارد العادية أو الأساسية.

٢٦ - وترد تفاصيل بشأن تكنولوجيا ونظم المعلومات في الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٢ من وثيقة الميزانية. ويبين الجدول ١١ من الوثيقة أن التكلفة الإجمالية قد زادت من ٢٠٠ ٦٢٠ ٢٤ دولار إلى ٧٠٠ ١٠١ ٢٧ دولار. ويقدم المرفق الثاني للوثيقة معلومات تفصيلية عن مشاريع النظم الرئيسية التي تركز عليها المنظمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى جانب التكاليف والإطار الزمني.

٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قد أوضحت في سياق نظرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر A/53/5/Add.1)، على أساس التعليقات التي أبداها المجلس بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن "إدارة العقود لعدد من نظم المعلومات وبرنامج إدارة التغيير اتسمت بالضعف، وقد تكون المدفوعات الناتجة عنها أكثر مما كان الأمر يقتضي". وأوصت اللجنة أيضا بإجراء تحقيق خاص بشأن مدى ملاءمة المدفوعات التي سددت للمتعاقدين نظير المهام المشار إليها في الفقرات من ٩١ إلى ١١٧ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات، وبأن يقدم مدير البرنامج نتائج التحقيق إلى المجلس التنفيذي، من خلال اللجنة الاستشارية، في سياق تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/53/513، الفقرة ٥٨).

٢٨ - وكان معروضا على اللجنة الاستشارية التقرير المتضمن المراجعات الخاصة لحسابات نفقات البرنامج الإنمائي المتعلقة بنظم المعلومات وإدارة التغيير. وفيما يتعلق بالمراجعة الخاصة لحسابات نفقات إدارة التغيير، أكد البرنامج الإنمائي للجنة أن هناك دروسا يجب الاستفادة منها وأهمها التوثيق الملائم لأسباب عدم اختيار عملية تقديم عطاءات تنافسية، بل وحتى عدم القيام، في حالة خاصة كهذه تنطوي على تشاور رفيع المستوى بشأن العمليات، ببيان التوقعات المحددة وما يمكن تسليمه بالتفصيل.

٢٩ - وفيما يتعلق بالمراجعة الخاصة لحسابات نظم المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وافى البرنامج الإنمائي اللجنة الاستشارية بتعليقات بشأن المسائل الرئيسية التي أثارها استشاريو مراجعة الحسابات (انظر المرفق أدناه).

٣٠ - وتشير اللجنة إلى أن البرنامج الإنمائي قد مر بعملية مكثفة لإعادة التنظيم وتقليص الحجم منذ عام ١٩٩٢. وكما يبدو في الفقرة ٢٧ من الميزانية المقترحة، يبلغ مجموع تخفيضات الحجم الحقيقية للفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧ ما مقداره ١٠٥,٦ ملايين دولار. وإذا أُخذ في الاعتبار التخفيضات التي قدرها ٥ ملايين دولار التي أجريت في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والتخفيضات البالغة ١٦,٨ مليون دولار المقترح إجراؤها في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، سيكون البرنامج الإنمائي قد نفذ تخفيضات يبلغ مجموعها ١٢٧,٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠١.

٣١ - ويشير مدير البرنامج في الفقرة ٢٨ من تقريره إلى أن "هذه التخفيضات المتواصلة بدأت تؤثر على قدرة المنظمة"، غير أنه ملتزم بتحديد وفورات التكاليف في إنجاز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن "التخفيضات المتواصلة سوف تكون لها آثار قاسية على المنظمة" وفضلا عن ذلك، كما أوضح للجنة، فإن أي تخفيض آخر، خلاف ما يحقق مكاسب إضافية في الكفاءة قد يستلزمه ضعف الأداء فيما يتعلق بالإيرادات، سيتعين معالجته عن طريق إعادة تحديد ولاية البرنامج الإنمائي.

٣٢ - وفي بيان أدلى به مدير البرنامج في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ قال ما يلي: "إنني أقترح أن نواجه المجلس التنفيذي بتحد صريح في الربيع القادم. سنأتي لهم ببرنامج إنمائي قاهر ذي مصداقية قد حدد الأهداف

المحركة له وأسسه المرجعية، وركز تصوره لأعماله ورفع من كفاءته وسارع بخطى توجّهه نحو النتائج وعزز من فريق إدارته. وفي مجال تحديد الأعمال لا قداسة لأي شيء ولن نلوي على شيء في تخصيص الموارد لغير الأولويات الأساسية وفي إنهاء الأنشطة غير ذات الأهمية".

٣٣ - وإذ تأخذ اللجنة ما تقدم في الاعتبار، ونظرا لعدم اليقين الذي يكتنف تقديرات الإيرادات المبينة في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه، توصي اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ كما اقترحها مدير البرنامج. غير أن هذا الاعتماد ينبغي أن يتم على أساس أن تقدم ميزانية منقحة إلى المجلس، من خلال اللجنة الاستشارية، بعد أن ينتهي مدير البرنامج وفريق الانتقال التابع له من استعراض عمليات إدارة البرنامج الإنمائي.

٣٤ - وفضلا عن ذلك، توصي اللجنة أيضا بأن يأخذ الاستعراض المضطلع به في الاعتبار مسائل مثل تحميل الموارد الأخرى نصيبا عادلا نظير خدمات الإدارة والتنظيم والخدمات الأخرى المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى الأنشطة الممولة من الموارد الأخرى. وينبغي أن تشمل عملية إعادة تركيز ولاية البرنامج الإنمائي دراسة شاملة للمهام والوظائف التي اضطلع بها البرنامج في السنوات الأخيرة لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تضطلع بها وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، تمشيا مع السياسات والأوامر التوجيهية التشريعية للمجلس التنفيذي. ويمكن لاستعراض الموارد المدرجة مركزيا بالميزانية (انظر DP/1999/31، الفقرة ٤٧) أن يحدد ما إذا كان يمكن تنفيذ بعض المهام، مثل المهام الإقليمية، في إطار المكاتب الإقليمية بغية القضاء على إمكانية حدوث ازدواج.

٣٥ - ويجب أن تعطى الأولوية في وضع إجراءات دقيقة للانتعاش للتركيز على زيادة الإيرادات من مصادر غير الأعضاء في النظام الموحد للأمم المتحدة. إذ أن الموارد المتدفقة إلى النظام الموحد قد أصابها الركود أو هي في اتجاه الهبوط. فإذا ما استمر هذا الاتجاه فلن يكون فعالا من حيث التكلفة إنشاء آلية انتعاش موسعة لتحقيق الانتعاش استنادا إلى قاعدة موارد منكمشة.

٣٦ - وترى اللجنة إنه إذا طرأ تحسن ضئيل على الإيرادات الأساسية أو لم يحدث تحسن بالمرة فيجب النظر بجدية في تقليص حجم البرامج والأنشطة. وإلا فهناك حد تبدأ بعده أي تخفيضات إضافية في تكاليف الإدارة والتنظيم في أن يكون لها أثرها على القدرة على تنفيذ الولايات المنوطة بمدير البرنامج.

٣٧ - وترى اللجنة أيضا أن إنشاء مكاتب جديدة أو الإبقاء على المكاتب القائمة لا بد أن يعتمد على إيرادات مضمونة وميسورة لتغطية نفقات تلك المكاتب سواء كانت تلك الإيرادات من مساهمات الحكومات في التكاليف المحلية للمكاتب أو من موارد البرنامج الإنمائي أو أي مزيج منهما. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن النظر في إجراء مزيد من الترشيد والتبسيط للهياكل التنظيمية في المقر.

المرفق

المسائل الرئيسية التي أثارها استشاريو مراجعة الحسابات

- تنظيم إدارة المعلومات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المسألة الرئيسية التي نشأت عن استنتاجات مراجعة الحسابات هي أن البرنامج الإنمائي لم يكن لديه قبل عام ١٩٩٨ هيكل الإدارة السليم لإدارة مشاريع نظم المعلومات. غير أن التقرير يقر عملية إعادة التنظيم التي أجريت في أواخر عام ١٩٩٧، نتيجة لعملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١، وأشار إلى أنه "قد أحرز تقدم كبير في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في تناول مسائل تنسيق القيادة وتحقيق المزيج الملائم من الموارد الداخلية والخارجية". ولذلك، فقد استخلص البرنامج الإنمائي بالفعل النتائج السليمة من تحليله للحالة واتخذ تدابير تصحيحية مستدامة.

وفيما يتعلق بمشاريع النظم كل على حدة، يفيد تقرير المراجعة أنها "تولتها الشُعب بدون أن يكون لديها رقابة واضحة على الموضوع". ويوصي تقرير المراجعة "بأن يرأس المشاريع ذات الأهداف الطويلة الأجل أو الأهداف الشاملة، في المستقبل مكتب مدير البرنامج أو موظف كبير آخر، لتأمين الاهتمام بالمشروع والدعم له على نطاق المنظمة". وفي هذا الصدد، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق إعادة تنظيمه للمقر مهمة كبير موظفي شؤون المعلومات.

- قدرة الإشراف التقني - نظرا للتغيرات السريعة في جبهات عديدة لتكنولوجيا المعلومات، لا يمكن لأي تنظيم أن يعتمد على القدرة الداخلية من أجل مواكبة التطورات ذات الصلة واستيعابها. وكما يلاحظ التقرير، فقد أفضى ذلك إلى وضع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "يتسم فيه كثير من المشاريع التي فحصت بعدم كفاية القيادة التقنية. ونتج عن ذلك وجود رؤساء أعمال في البرنامج الإنمائي يوافقون على توصيات الاستشاريين بدون إجراء تقييم تقني مناسب". وفي هذا الصدد، بدأ البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٨، بعد أن فطن إلى هذا الوضع، ممارسة الاحتفاظ بمستشار خارجي مستقل للمنظمة لتقديم المساعدة لها في خياراتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. ويعتمد البرنامج الإنمائي اعتمادا كبيرا على مستشار تكنولوجيا المعلومات.

- عملية الشراء - يشهد تقرير مراجعة الحسابات بأن البرنامج الإنمائي قد اتبع الإجراءات السليمة حيث يقول "أن أداء البرنامج الإنمائي كان مرضيا في هذا الصدد. فقد اختير البائعون على أساس تقييم منطقي للسمعة والخبرة السابقة ذات الصلة وتقديرات التكاليف" و "كانت تقيَّم في كل حالة الردود الواردة من البائعين وتسجل درجاتها وفقا لمنهجية متساوقة وموضوعية أعطت مضمونا للعروض المقدمة إلى لجنة عقود البرنامج الإنمائي. وكانت كل عملية لطلب تقديم عرض تسفر عن وثيقة (عرض) يمكن أن يقاس بها مدى التقيد بمتطلبات البرنامج الإنمائي". وعندما لم تستخدم عملية طلبات تقديم العروض، في حالة نظام المعلومات الإدارية المتكامل، فإن الدور العريق الذي قامت به شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" (PWC) في تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة أدى إلى تزكية اختيارها بدون منازع ولم يخطئ تقرير مراجعة الحسابات ذلك.

أما في حالة نظام إدارة المعلومات المالية، فإن اختيار شركة برايس ووترهاوس كوبرز بدون بحث داخلي وخارجي واسع النطاق هو اختيار يبدو خطأه واضحا، إذا ما نُظر فيه الآن. وقد تعلَّم البرنامج الإنمائي الدرس من ذلك فأبقى على مركز أوروغواي (مُنشئ إدارة المعلومات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) بوصفه المتعاقد التقني لإدارة المعلومات المالية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

- التوازن بين الاستعانة بمصادر خارجية والاعتماد على القدرة الداخلية - يذكر تقرير المراجعة في حالات عديدة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد فضل الاستعانة بمصادر خارجية على بناء قدرته الداخلية واستغلالها. والبرنامج الإنمائي يتفق مع هذا التعليق ويدرك تماما أن الاعتماد المتزايد باطراد على نظم المعلومات، ولا سيما في منظمة عالمية التواصل مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتطلب أن يكون ضمن هيكلها التنظيمي عملية ثابتة لتكنولوجيا/نظم المعلومات. وكما ذكر آنفا، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ماض في هذا الاتجاه كجزء من إعادة تنظيمه في إطار عملية التغيير. وتواصل المنظمة اتباع هذا النهج بهدف أن يكون لديها هذه العملية، وستوفر لها العدد الملائم من الموظفين الذين يتمتعون بمزيج طيب من المهارات، مع الاستعانة بمصادر خارجية عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، يواصل البرنامج الإنمائي طلب المشورة من مستشار تكنولوجيا المعلومات التابع له.

- المدفوعات الزائدة - يذكر تقرير مراجعة الحسابات بصورة واضحة "أن الأتعاب المدفوعة للاستشاريين تتناسب مع المبالغ المتعاقد عليها".

- المقابل للمدفوعات - يوافق تقرير مراجعة الحسابات على أن البرنامج الإنمائي قد حصل على المردودات المستحقة نظير مدفوعاته. وكما ذكر في تقرير المراجعة فإنه، "في حالة نظام المعلومات الإدارية المتكامل، قام البرنامج الإنمائي بوضع مجموعة لموارد المشاريع مُعدة بالكامل وفقا للاحتياجات الخاصة مقابل أسعار أفضل من أسعار المجموعات التجارية التي يحتمل أن تتطلب قدرا كبيرا من الإعداد وفقا للاحتياجات الخاصة أو عملية إعادة تشكيل تنظيمي كبيرة". ويثير تقرير المراجعة أيضا مسألة المدفوعات المسددة لشركة "PWC" والتي ارتبطت بالساعات التي يتم تقاضي أجر عنها وليس بالنواتج المسلَّمة. وذلك مرجعه بالدرجة الأولى إلى أن طبيعة العمل الذي طلبه البرنامج الإنمائي من شركة "PCW" كانت تتصل بتعديل نظام كان مصمما في الأصل للأمانة العامة للأمم المتحدة لا بتسليم نظام كامل. غير أن هذا المشروع كان حالة خاصة، بالنظر إلى المواعيد النهائية لسنة ٢٠٠٠، تعلَّم البرنامج الإنمائي منها دروسا وهو يفيد بالفعل من هذه الدروس في مشاريعه الجارية.

- التكاليف المتصلة بالمتعاقدين الأفراد من أجل نظام المعلومات الإدارية المتكامل - في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بلغت التكاليف الإجمالية للمتعاقدين الأفراد وتشمل حوالي ١٦ شخص/سنة نحو ١,٦ مليون دولار. أما بالنسبة لعام ١٩٩٨ فتبلغ التكاليف الإجمالية التي تشمل ١٠ شخص/سنة حوالي مليون دولار.

- - - - - -